

في 14 أكتوبر الجاري .. لتعزيز الشراكات المصرفية والاستثمارية والبنية التحتية الرقمية بين الخليج وآسيا

«اتحاد المصارف» ينظم المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي في بانكوك

للمؤسسات المالية والاستثمارية الآسيوية.

من جانبها، أكدت شبيخة العيسى، الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت، أن منتدى الخليج – آسيا الاقتصادي يجسد رؤية الاتحاد الرامية إلى بناء جسور تعاون مستدامة بين المؤسسات المالية والاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، من خلال توفير منصة رفيعة المستوى تجمع صناع القرار وقادة الأعمال والخبراء من مختلف القطاعات ذات الصلة.

وقالت: حرصنا أن يمثل المنتدى أكثر من مجرد ملتقى للحصاور وتبادل الأفكار، وأن يكون منصة عملية تعزز التواصل المباشر بين المؤسسات والاستثمار، بما يسهم في دعم الأولويات الرامته للقطاع المالي والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الخليج وآسيا.

وأوضحت العيسى أن الاتحاد عمل على مدى الأشهر الماضية على التواصل والتنسيق مع عدد من المؤسسات والجهات الرسمية والمصرفية في الدول الآسيوية لاستقطاب مشاركة نوعية تعكس النقل الاقتصادي والمالي والمنظقتن، وتوفر فرصا قيمة للاجتماعات الثنائية وبناء علاقات مؤسسية طويلة الأمد. الجدير بالذكر، أنه على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ينظم مجموعة البنك الدولي، بنظم اتحاد مصارف الكويت حفل استقبال البنوك الكويتية مساء يوم الجمعة الموافق 16 أكتوبر 2026 في فندق كايلا بانكوك، بحضور كبار المسؤولين والقادات المصرفية والاستثمارية والوُفود المشاركة، بما يتيح مساحة إضافية لتعزيز العلاقات المهنية وبحث فرص التعاون الثنائي.



شبيخة العيسى



د.مشل المنصور



جاسم البديوي



د.يعقوب الرفاعي



حمد المرزوق

المرزوق، أن انعقاد الخليج وآسيا الاقتصادي في بانكوك يعكس حرص القطاع المصرفي الكويتي بتعزيز حضوره الدولي وتوسيع شراكاته الاستراتيجية، وتتيح استكشاف فرص التعاون والاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي بالفرض الواعدة التي توفرها الأسواق الآسيوية.

وقال إن العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا تمتلك مقومات كبيرة للنمو والتوسع، مدعومة بروابط تجارية واستثمارية منمينة ومصالح مشتركة متنامية. ونحن نتطلع إلى أن تسفر مناقشات المنتدى عن مبادرات عملية في مجالات التمويل والاستثمار وأسواق رأس المال والخدمات المالية الرقمية، بما يعزز الترابط الاقتصادي ويفتح آفاقا جديدة للنمو والازدهار المشترك بين الجانبين.

وأضاف المرزوق أن القطاع المصرفي الكويتي يمتلك مقومات قوية تؤهله للقيام بدور محوري في هذا المسار، في ظل ما يتمتع به من متانة مالية وقاعدة رأسمالية راسخة وخبرة متقدمة في مجالات التمويل الإسلامي والتقليدي، فضلا عن عمله ضمن إطار رقابي متطور بقيادة بنك الكويت المركزي، الأمر الذي يعزز مكانته كشريك موثوق

العالمي، في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي الذي يستدعي تعزيز التعاون والتكامل بين المجتمع الدولي. وعلى هامش الاجتماعات المشار إليها، من المقرر أن يتم تنظيم المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي بتاريخ 14 أكتوبر 2026 في العاصمة بانكوك، تحت رعاية وزارة المالية بدولة الكويت، وسفارة دولة الكويت لدى مملكة تايلند والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو ما يمثل فرصة استثنائية لتعزيز التعاون والتواصل بين مجتمعات الأعمال والمؤسسات المالية والاستثمارية واستكشاف مجالات التمويل والتكنولوجيا والبنية التحتية والاستثمار المستدام. ونتطلع إلى أن تسهم أعمال الحكومات والمؤسسات المالية والمستثمرين، وتسهم في تحويل الفرص المشتركة إلى مشاريع وشركات عملية تحقق المصالح المتبادلة وتدعم النمو والازدهار على المدى الطويل للمنظقتن بصورة مستدامة.

كما أكد سفير دولة الكويت لدى مملكة تايلند د.مشل المنصور أن استضافة مملكة تايلند لهذا الحدث الدولي تجسد الدور المحوري والمتنامي للدول الآسيوية باعتبارها محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي

الاستراتيجية الهامة، التي من شأنها أن توفر العديد من الفرص التجارية، الاقتصادية والاستثمارية لكلا الجانبين.

من جانبه، أكد وزير المالية د. يعقوب الرفاعي أن انعقاد المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي في بانكوك يعكس حرص دولة الكويت على تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع الدول الآسيوية، ويشكل هذا المنتدى منصة مهمة تجمع صناع القرار والقيادات المالية والمصرفية، بما يسهم في ترجمة الفرص والإمكانات المشتركة إلى شركات عملية ومستدامة في مجالات التمويل والاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا.

وأضاف: ان تطوير ممرات اقتصادية ومالية مستدامة بين دول مجلس التعاون والدول الآسيوية يتطلب تعزيز التنسيق المؤسسي، وتسهيل حركة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، ودعم الاستثمارات المشتركة، إلى جانب بناء منظومة مالية ورقمية أكثر تكاملا وكفاءة. ومن شأن ذلك أن يفتح آفاقا جديدة للتعاون، ويعزز المصالح المتبادلة، ويدعم مسارات التنمية والنمو والازدهار المشترك لدى الجانبين.

وأختتم البديوي تصريحه بالتأكيد على أن تركيز دول مجلس التعاون على إبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من دول آسيا، لهو دلالة أخرى تأكد على هذه

منظومة مالية أكثر كفاءة وابتكارا وترابطا على المستوى الإقليمي والدولي.

ويشارك في جلسات المنتدى عدد من أبرز القادات المصرفية والاستثمارية في دول الخليج، من بينهم الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي خالد الشمال، ورئيس مجلس إدارة البنك السعودي للاستثمار عبد اللطيف السيف، والرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي «المركز» علي خليل، وريتشارد بول الرئيس التنفيذي لشركة Beyon Connect إحدى الشركات التابعة لمجموعة «بيون» (Beyon Group) في مملكة البحرين.

ومن الجانب الآسيوي يشارك كل من: الرئيس والمدير في بنك بانكوك تشارتسيري سوفونيانيتش، والعضو المنتخب ورئيس اللجنة الإدارية للأسهم العامة في شركة الصين الدولية لرأس المال CICC ويلسون تشانغ يمينغ، والعضو المنتخب لشركة كاسيكون لإدارة الأصول وإيجانا وونغسوياساوات، والرئيس التنفيذي لوحدة الأعمال المالية الرقمية في Huawei جيسون تساو، ورئيس التنفيذي لشركة Infosys Finacle ساجيت فيجايكومار.

وبهذه المناسبة، قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول

مشاريع عملية تسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام في المنطقتين.

ويناقش المحور الأول سبل توطيد التعاون المباشر بين البنوك الخليجية والآسيوية، من خلال تعزيز التمويل العابر للحدود، والقروض المشتركة، والتمويل التقليدي وكذلك المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب تطوير حلول إدارة السيولة والتعاون في أنشطة الخزائنة، بما يدعم حركة التجارة والاستثمار بين الجانبين.

ويركز المحور الثاني على الاستثمار العابر للحدود وتعزيز تدفقات رؤوس الأموال، بما يشمل تمويل المشاريع والبنية التحتية، والاستثمارات في الائتمان والأسهم الخاصة، ومنصات الاستثمار المشترك، وإصدارات الصوكو، بما يسهم في توسيع آفاق الشراكات الاستثمارية بين المؤسسات الخليجية والآسيوية.

أما المحور الثالث، فيتناول مستقبل البنية التحتية الرقمية للخدمات المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تعزيز الربط بين أنظمة المدفوعات العابرة للحدود، والهوية الرقمية، وحوكمة البيانات، والأمن السيبراني، وقابلية التشغيل البيني بين الأنظمة المالية، بما يدعم بناء

أعلن اتحاد مصارف الكويت عن تنظيمه المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي: الخدمات المصرفية والاستثمار والبنية التحتية الرقمية، في 14 أكتوبر الجاري، بمركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

وينظم المنتدى بدعم من سفارة دولة الكويت لدى مملكة تايلند وبالشراكة مع اتحاد المصرفيين الآسيويين، ومؤسسة The Business Year، ومجلس الأعمال الكويتي في دبي والإمارات الشمالية.

ويجمع المنتدى نخبة من كبار المسؤولين الحكوميين ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء مجالس الإدارة وقادة التنفيذيين للمؤسسات المصرفية والاستثمارية والتكنولوجيا من دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية والاستثمارية بين المنطقتين وترسيخ أواصر التعاون المشترك بينهما.

ويشهد المنتدى مشاركة رفيعة المستوى تتضمن كلمات رئيسية لكل من: الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، ووزير المالية د. يعقوب الرفاعي، ورئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق، كما يشهد المنتدى حضور محافظ بنك الكويت المركزي بآسل الهارون، بالإضافة إلى مشاركة رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين يوسف اليوسف في أحد الجلسات الحوارية للمنتدى.

وتتركز أعمال المنتدى حول ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية تهدف إلى تعزيز التعاون المالي والاستثماري بين دول الخليج وآسيا، وتحويل الفرص المشتركة إلى شركات

أعلن اتحاد مصارف الكويت عن تنظيمه المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي: الخدمات المصرفية والاستثمار والبنية التحتية الرقمية، في 14 أكتوبر الجاري، بمركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

وينظم المنتدى بدعم من سفارة دولة الكويت لدى مملكة تايلند وبالشراكة مع اتحاد المصرفيين الآسيويين، ومؤسسة The Business Year، ومجلس الأعمال الكويتي في دبي والإمارات الشمالية.

ويجمع المنتدى نخبة من كبار المسؤولين الحكوميين ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء مجالس الإدارة وقادة التنفيذيين للمؤسسات المصرفية والاستثمارية والتكنولوجيا من دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية والاستثمارية بين المنطقتين وترسيخ أواصر التعاون المشترك بينهما.

ويشهد المنتدى مشاركة رفيعة المستوى تتضمن كلمات رئيسية لكل من: الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، ووزير المالية د. يعقوب الرفاعي، ورئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق، كما يشهد المنتدى حضور محافظ بنك الكويت المركزي بآسل الهارون، بالإضافة إلى مشاركة رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين يوسف اليوسف في أحد الجلسات الحوارية للمنتدى.

وتتركز أعمال المنتدى حول ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية تهدف إلى تعزيز التعاون المالي والاستثماري بين دول الخليج وآسيا، وتحويل الفرص المشتركة إلى شركات

ضمن خطته لتعزيز التفاعل معهم وتلبية تطلعاتهم

«الأهلي» يجمع عملاءه في أمسية حصرية

مع دار «Panerai» للساعات



لقطة جماعية على هامش الفعالية



جهير معرفي

ويعزز جاهزيتهم المهنية. إلى جانب تعزيز جاهزية الطلبة لمسيرتهم المهنية، يحرص بنك الخليج على دعم الشباب في بناء الثقة والوعي المالي. فمن خلال دعمه لحملة دراية للتوعية المالية، يشجع البنك الطلبة على تبني عادات مالية سليمة، وفهم المنتجات والخدمات المصرفية، واتخاذ قرارات مالية مدروسة. كما تكمل هذه الجهود باقات حساب red للشباب وبطاقة plus red، والتي توفر حولا مصرفية مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم وأمط حياتهم، ومساعدتهم على اتخاذ خطواتهم الأولى نحو الاستقلال المالي بثقة.

ويواصل بنك الخليج، من خلال العديد من المبادرات والشراكات المجتمعية، وفي مقدمتها شراكاتنا مع أكثر من 20 عاما مع جمعية إنجاز الكويت، ترسيخ دوره كشريك رئيسي في دعم المنظومة التعليمية في الكويت، والمساهمة في إعداد جيل من القادة ورواد الأعمال القادرين على صناعة المستقبل والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة للدولة.

من جانبهم، أعرب أعضاء نادي الإدارة بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا عن تقديرهم لهذه الشراكة، مؤكدين أن دعم بنك الخليج سيسهم في إثراء تجربة الطلبة وتوسيع آفاقهم المهنية من خلال إتاحة فرص أكبر للتعلم والتواصل مع خبراء ومتخصصين في قطاع الأعمال والإدارة. ويعد نادي الإدارة في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا أحد الأندية الطلابية الرائدة منذ تأسيسه عام 2013، حيث يهدف إلى تطوير وصقل المهارات الإدارية لدى الطلبة من خلال توفير فرص للتفاعل مع الخبراء والمتخصصين في مجالات الإدارة الأعمال. وبناء شبكة من العلاقات المهنية مع القادات ورواد الأعمال، إلى جانب تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال داخل الحرم الجامعي.



نجلء العيسى توقع اتفاقية الرعاية مع رئيس نادي الإدارة سعد المطيري

النجاح الذي حققته شراكتنا مع نادي الهندسة على توسيع هذا التعاون ليشمل نادي الإدارة، بما يعزز دور بنك الخليج في إعداد جيل من القادة ورواد الأعمال والمهنيين المؤهلين للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ودعم رؤية الكويت المستقبلية.

وتندرج هذه الشراكة ضمن استراتيجيته في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، التي تركز على دعم التعليم والشباب وتعزيز ثقافة الابتكار والريادة، من خلال بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات التعليمية والأكاديمية الرائدة في الكويت، وربط المعرفة الأكاديمية بالتطبيق العملي بما يثري خبرات الطلبة

كما تقدمت العيسى بالنهضة إلى إدارة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) وطلابها بمناسبة تصدرها الجامعات الكويتية في تصنيف التايمز للتعليم العالي، وتصنيفها ضمن الفئة 451-500) عالميا، في إنجاز يعكس جودة التعليم والبحث العلمي، وتميزها الأكاديمية المرموقة على المستوى العالمي.

وأضافت: ينبع دعمنا للعلوم والتكنولوجيا من إيماننا الراسخ بأهمية الاستثمار في الشباب والكوادر الوطنية باعتبارهم المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شجعنا وتاهيلهم للمستقبل.

أعلن بنك الخليج عن توسيع نطاق شراكته الاستراتيجية مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) لتشمل نادي الإدارة إلى جانب نادي الهندسة، في خطوة تعكس التزامه المستمر بدعم الشباب الكويتي وتمكين الطلبة من تطوير مهاراتهم القيادية والإدارية وإعدادهم لمتطلبات سوق العمل.

وبموجب هذه الشراكة، س يدعم بنك الخليج مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي ينظمها نادي الإدارة على مدار العام الأكاديمي، بما في ذلك الندوات وورش العمل والجلسات الحوارية والفعاليات التفاعلية التي تسهم في تنمية المهارات القيادية والإدارية والريادية لدى الطلبة، وتعزيزهم بأحدث التوجهات في عالم الأعمال ومتطلبات سوق العمل.

وعقب توقيع اتفاقية الرعاية مع نادي الإدارة، قالت رئيسة التسويق في بنك الخليج، نجلاء العيسى: يأتي هذا التعاون الجديد امتدادا للعلاقة الوثيقة التي تجمع بنك الخليج بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا منذ تأسيسها، حيث حرص البنك على دعم مسيرتها الأكاديمية والمشاركة في العديد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى تمكين الطلبة وصقل مهاراتهم وتاهيلهم للمستقبل.

نهدف من خلالها إلى خلق بيئة تواصل مميزة تجمعنا بعملائنا بعيدا عن المعاملات اليومية، وقد شكلت فرصة لنؤكد باننا نسعى دائما لأن نكون بقربهم وتقديم حلول وخدمات تزيد ثقتهم بنا على جميع المستويات».

وأختتم معرفي: «تضاف هذه المبادرة إلى سلسلة من الأنشطة التي يقوم البنك بتنظيمها على مدار العام لجميع العملاء لديه، بما يسهم في التعرف على احتياجاتهم من أجل تلبيتها بأفضل العروض، وترسيخ مكانتنا المميزة في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت».

الخدمات المصرفية التقليدية. وتعاوننا مع شركة Panerai يعكس التزامنا المشترك بالتميز والابتكار، وتقديم كل ما هو فريد ويليق بطلعاتهم». ورات أن هذه الأمسية تترجم الحرص على إرساء مفهوم جديد للتفاعل مع العملاء وبناء علاقات مستدامة معهم، وتزويدهم بتجارب حصرية تثري نمط حياتهم، مما يعزز حضور البنك الأهلي الكويتي كشريك لهم لتنفيذ مختلف معاملاتهم المصرفية والمالية.

وأضافت: «تعد هذه الفعالية خطوة ضمن سلسلة من الفعاليات التي

بين التراث البحري العريق والتقنيات المتطورة في الصناعة.

وتخلل الأمسية عرض خاص لأبرز إصدارات «Panerai» الشهيرة، وتقديم شرح تفصيلي من خبراء الدار حول آليات الحركة الميكانيكية والمعايير الدقيقة التي تعتمدها العلامة التجارية في تصنيع ساعاتها. وبهذه المناسبة، صرحت مدير عام إدارة الخدمات المصرفية لأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي: «تأتي هذه الفعالية في إطار خططنا الهادفة إلى توطيد العلاقات مع عملائنا وتزويدهم بتجارب حصرية تتجاوز

نظم البنك الأهلي الكويتي فعالية حصرية لعملائه بالتعاون مع شركة مراد يوسف بيهباني، وكيل وموزع علامة الساعات الفاخرة Panerai، بحضور عدد من مسؤولي البنك، ونخبة من العملاء المهتمين بعالم الساعات الفاخرة، ضمن إطار برنامجهم المستمر للتفاعل مع مختلف شرائح العملاء وتلبية تطلعاتهم بالتعاون مع شركائه في جميع القطاعات داخل السوق الكويتي.

وانتجت الفرصة خلال الفعالية لاستكشاف أحدث ابتكارات وتصاميم ساعات Panerai العالمية، والتي تجمع

«الغرفة» تعقد ورشة عمل حول تقارير

الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة

عملها. ومن هذا المنطلق، تحرص غرفة تجارة وصناعة الكويت دائما على تشجيع القطاع الخاص الكويتي لتبني الاستدامة البيئية كركيزة أساسية في أنشطته.

وتتواصل جهود الغرفة في هذا الصدد، والتي كان من أحدثها إعداد دراسة مشتركة مع منظمة العمل الدولية حول انتقال القطاع الخاص في الكويت إلى اقتصاد منخفض الكربون، والتي صدرت في فبراير 2025.

ثم بين رئيس الاتحاد د. علي خريط أن الاتحاد، كجزء من مسؤوليته المجتمعية، يسعى لتنظيم أنشطة الاستشارات البيئية وإدراكها بالمتخصصين، ونشر الوعي حول تقارير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، بما يجعلها تعكس واقعا لدى الشركات، وبما يسهم في أن تكون هذه التقارير أساسا لتطوير الأثر البيئي والاجتماعي لدى الشركات ولتحقيق مزيد من الحوكمة. ثم تناول مثلا الاتحاد شرح مكونات هذه التقارير وطريقة كتابتها، وتم الاستشهاد بدراسة حالة.

بعدوة من اتحاد المؤسسات والشركات البيئية المختصة، عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت أسس ورشة عمل حول تقارير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، وذلك انطلاقا من حرص الغرفة على نشر الوعي بشأن تقارير الاستدامة وأثرها على الاقتصاد الكويتي والبيئة والمجتمع، وحرص الغرفة على أن يلبي أعضاؤها ذوو العلاقة بمتطلبات بعض الجهات هجمة أسواق المال والبنك المركزي، وبما يتماشى مع التوجهات الأخيرة لوزارة الدولة لشؤون التنمية والاستدامة. وفي بداية الورشة، رحب المدير العام المساعد بالغرفة فراس العودة بالحضور، وأكد أن تغير المناخ واقع ملموس يحمل آثارا عدة على الدول، ومنها دولة الكويت، وعلى مواقع العمل في كافة القطاعات، وهو ما دفع المنظمات الدولية والاقتصادات إلى ضرورة إعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم. وتم وضع اتفاقيات إطارية دولية لمعالجة تغير المناخ، وتبنت الدول التزامات وطنية، وظهرت اقتصادات تجعل المحافظة على البيئة محور



صورة جماعية لفريقي بنك الخليج وGUST